استمارة المشاركة

اسم الباحث	إكن لطفي	شلغوم حنان
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر قسم أ	أستاذة محاضرة قسم ب
المؤسسة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري
الهاتف	0777933865	0659682125
البريد الالكتروني	ikenlotfi@univ-emir.dz	hanane.chelghoum@univ-constantine2.dz
محور المشاركة	المحور: اليات واستراتيجيات تحقيق تنمية زراعية وامن غدائي مستدام في الوطن العربي	
عنوان المداخلة	استراتيجية الجزائر لضمان الامن الغذائي وتحسين جودة الحياة في ظل الازمات والظروف الراهنة	

الملخص

اعتبر بونومي وباتريك وبوشنيل أن لجودة الحياة مفهوما واسعا يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الأمنية والحالة الصحية النفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها. أما من الناحية العملية يؤكد مفهوم جودة الحياة على ضرورة إيجاد بيئة تسمح للأفراد بالمشاركة في مختلف العمليات بما يساهم في تحقيق أهداف الافراد والرفع من مستواهم المعيشي.

وفي ظل المعايير الجديدة والمتطلبات الحتمية لمشـــاركة الفرد واندماجه في بيئته، يعتبر الامن الغدائي شـــرطا أساسيا لتحقيق جودة الحياة، والعمل على محاولة تدليل الصعاب، العقبات، وتحسين تقدير الذات لدى الأفراد، بما يؤدي إلى تحقيق الرضا عن الحياة والوصول إلى ذلك الشعور الايجابي وإشباع حاجته لتحقيق الذات.

تهدف هذه الدراسة البحثية الى تسليط الضوء على التطورات العالمية الراهنة من أزمات صحية ومناخية وتبيان أثرها على الامن الغذائي

من خلال الطرح السابق تم صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

ماهي أهم الاستراتيجيات والآليات التي تسمح بتحقيق تنمية زراعية شاملة لتحسين جودة الحياة في الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة ؟

وبغية الإجابة عن تساؤل الإشكالية استخدم الباحثان المنهج الوصفي للتحليل النظري والتطبيقي لمؤشرات الدراسة.

الكلمات مفتاحية: الامن الغذائي، التنمية الزراعية، الاستراتيجيات، جودة الحياة.

abstract

Bonommi, Patrick, and Bushnell considered that **quality of life** is a broad concept influenced by interconnected **subjective and objective dimensions**, related to an individual's sense of security, psychological and mental health status, level of independence, social relationships, as well as their relationship with the environment in which they live. From a practical perspective, the concept of quality of life emphasizes the necessity of creating an environment that enables individuals to participate in various processes, thereby contributing to the achievement of personal goals and the improvement of their standard of living.

In light of new standards and the inevitable requirements for individual participation and integration into their environment, **food security** is considered a fundamental condition for achieving quality of life. Efforts should therefore be made to overcome difficulties and obstacles and to enhance individuals' self-esteem, which leads to life satisfaction, a positive sense of well-being, and the fulfillment of self-actualization needs.

This research study aims to shed light on current global developments, particularly health and climate crises, and to clarify their impact on food security.

Based on the above discussion, the research problem is formulated as follows:

What are the most important strategies and mechanisms that can achieve comprehensive agricultural development in order to improve quality of life in the Arab world, and in Algeria in particular?

To answer this research question, the researchers adopted the **descriptive method** for the theoretical and applied analysis of the study indicators.

Keywords: Food security, agricultural development, strategies, quality of life.

المقدمة:

ظهر مفهوم الامن الغذائي في منتصف ظهور مفهوم الامن الغذائي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي حيث تم التأكيد على أن ضمان الأمن الغذائي والتغذية حق لكل رجل وامرأة وطفل ليعيش حياة نشيطة وصحية وتحفظ كرامته الانسانية وهو حق ثابت في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لذا فإن هذا المفهوم يشير إلى ضرورة قدرة كل فرد من أفراد المجتمع على الحصول على غذاء جيد وملائم، ويلبي احتياجاته الغذائية بشكل مستمر مما يضمن له حياة كريمة.

يعد تحقيق الأمن الغذائي الهدف الأساسي الذي تسعى الدول والحكومات على تحقيقه، حيث أن توفير احتياجات المواطنين من الغذاء يعتبر أولوية ينبغي العمل عليها، ويعتبر الأمن الغذائي موضوع صعب ومعقد ورغم الاهتمام به من قبل الدول المتقدمة والنامية لأن ظاهرة الجوع وعدم القدرة على تحقيق الامن الغذائي في بعض الدول لا يزالان يؤثران على حياة العديد من الأشخاص في تلك الدول، وبالمقابل تسعى دول أخرى إلى توفير أغذية صحية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين مما يحقق جودة الحياة لهم,

أما الجزائر والتي تعتبر من الدول الافريقية التي تزخر بالموارد الطبيعية المتوفرة، والذي يرجع إلى تنوع التضاريس وكبر المساحة الجغرافية للدولة إلا أنها كانت تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من الغذاء، لكنها أضحت تحاول تطبيق خطط وسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى التوجهات السياسية للدولة التي تهدف إلى تقليص حجم الواردات وتنويع الصادرات ودعم الإنتاج الفلاحي المحلي من اجل تحقيق الامن الغذائي، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الاستراتيجيات والآليات التي تسمح بتحقيق تنمية زراعية شاملة لتحسين جودة الحياة في الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة ؟

وللإجابة على الإشكالية نتناول هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المحور الثالث: استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر وأهم التحديات

المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

سنحاول من خلال هدا المحور تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المرتبطة به.

كما سبق الإشارة في المقدمة فإن مفهوم الأمن الغذائي ظهر في السبعينيات فهو يعتبر من المفاهيم الحديثة في علم الاقتصاد، وقد ظهرت بسبب التطورات التي عرفها العالم في تلك الفترة

1-مفهوم الامن الغذائي

تم تقديم العديد من المفاهيم حول الأمن الغذائي نحاول طرح البعض منها ومن بينها:

تعريف مؤتمر الأغذية العالمي:

عرف مؤتمر الأغذية العالمي سنة 1974 مصطلح الأمن الغذائي بأنه: "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية لدعم التوسع المطرد في استهلاك الأغذية لتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار" ، حيث يعود سبب هذا التعريف إلى أن تلك الحقبة شهدت ارتفاع الأسعار الأغذية بشكل كبير مع انتشار المخاوف من اضطراب الأسواق العالمية للغذاء وظهور حالات مجاعة[1] .

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD

جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية[2]

تعريف البنك الدولي للإنشاء والتنمية:

عرف الأمن الغذائي بأنه: "هو قدرة كل الناس في الحصول بكل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة "

ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما، عندما يصبح خذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات بما فيها الازمات، وحتى اوقات تردي الانتاج العالمي وظروف السوق الدولية، وشمل هذا التعريف المبادئ الأساسية المتعلقة بضمان الامن الغذائي والتي هي: توافر الامدادات الغذائية، استقرارها، وإمكانية الحصول عليها في كل وقت[3]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة سنة 1983 الأمن الغذائي على أنه : "ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على فرص مادية واقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها"

أما التعريف الذي قدمته سنة 2001: فقد قامت بتكرار التعريف الذي قدمه مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996" الأمن الغذائي هو حالة يتمتع فيها جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كاف ومغذ التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب تفضيلاتهم الغذائية من أجل عيش حياة نشطة وصحية"[4]

لقد اشتمل هذا التعريف على المتغيرات الرئيسية التي تطور مفهوم الأمن الغذائي من خلالها، وتتمثل هذه المتغيرات حسب في: الكفاية أو الوفرةMaxwellS T. R. Frankenberger إمكانية الوصول، الأمان، والزمن[5].

لم يتغير تعريف الأمن الغذائي منذ ذلك الوقت، وفي العشر سنوات الأخيرة تم إدراج مقومات التنمية المستدامة ضمن تعريف الأمن الغذائي حيث ظهر مفهوم جديد ما يعرف بالأمن الغذائي المستدام.

ب- مفاهيم ذات علاقة بالأمن الغذائي:

ارتبطت مجموعة من المفاهيم بالأمن الغذائي، والتي يجب تسليط الضوء عليها ودراستها لمعرفة مدى أهميتها في الاقتصاد وتأثيرها على اقتصاديات الغذاء في الدول، ومن بين هذه المفاهيم:

- **الاكتفاء الذاتي:**

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي: بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا[6] "

- **انعدام الامن الغذائي:**

حسب كوراد COURADE فإن انعدام الأمن الغذائي هو احتمال كبير من أجل مجموعة من السكان عدم تمكنها من الدخول بشكل مستقر عبر الزمن إلى مستوى الاستهلاك الملائم لنشاطاتها الاعتيادية ولأذواقها، لأسباب تكون معظمها مستقلة عن إرادتها، نتيجة عدم التأكد من توافق التموينات و/أو من وسائل القدرة الشرائية (مثلا) اقتناء حصة غذائية كافية ومقبولة للاستجابة للمتطلبات البيولوجية (إلى حد يمكن تحديدها بدقة) و للأنماط الغذائية" [7].

- **التبعية الغذائية:**

التبعية الغذائية هي تلك الحالة التي يكون فيها بلد ما يعتمد على بلدان أخرى لتوفير حاجياته الغذائية، وهذا كنتيجة لعدم قدرة البلد على تلبية الحاجيات الغذائية لشعبه بالاعتماد على إنتاجه المحلي[8]

- **الفجوة الغذائية:**

يقصد بالفجوة الغذائية مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية[9].

2- أبعاد الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من المؤشرات تهدف لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه أو ما يعرف في مراجع أخرى بأبعاد الأمن الغذائي، نذكر منها ما يأتي[10]:

أ - **مستوى المتاح من الغذاء:** يتعلق هذا المستوى، أساسا، بتطور الزراعة بشقيها النباتي، والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية الفرق بين التصدير، والاستيراد.

ب – مدى تطور نظام التسويق: يكشف هذا المؤشر عن القدرة على تأمين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

ت – مستوى إنتاج الغذاء : فبالعلاقة مع تزايد السكان يكشف هذا المؤشر عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.

ث– الاحتياجات الغذائية اليومية: يكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها .وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها" كمية الطاقة اليومية الضرورية، لكل فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة " وتختلف كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله .

ج– توزيع الدخل الوطنى: يكشف هذا المؤشر عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية.

ح– نصيب الفرد من الدخل الوطني: يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد . ونظراً لأنه يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة ، تساوي القوة الشرائية للأغنياء ، على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح.

خ– مؤشر ميزانية الأسرة: يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

د– مستوى الأسعار العام: ومستوى أسعار المواد الغذائية يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

ذ- القدرة الشرائية أو الدخل الحقيقي: يعبر هذا المؤشر عن كمية السلع والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي.

الشكل رقم 1: أبعاد أو مؤشرات الأمن الغذائي[11]

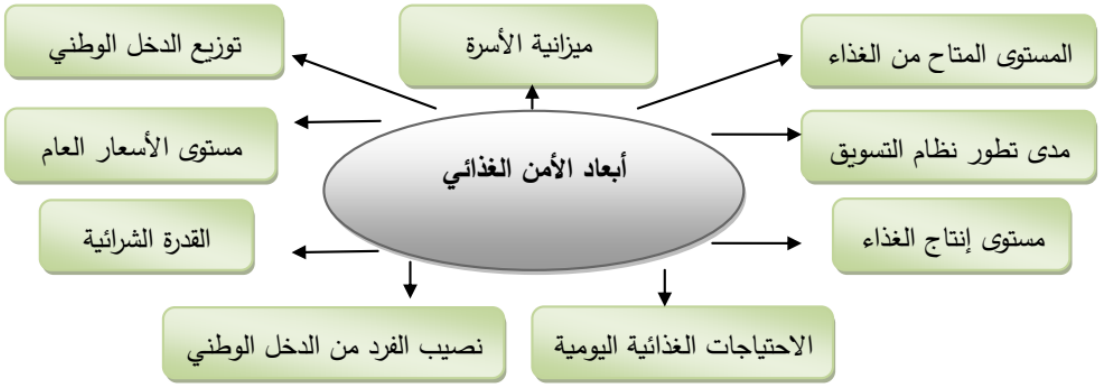

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تعمل الجزائر كغيرها من الدول في العالم أو في الوطن العربي على السعي إلى توفير حياة كريمة للمواطنين، من خلال ضمان احتياجاتهم الغذائية اليومية في ظل الإمكانيات المتاحة، فقد قامت بإصلاحات عديدة مست القطاع الفلاحي بهدف تطويره بالنظر إلى الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية سراء زراعية أو تربية المواشي، إلا أن القطاع الفلاحي بالرغم من الامتيازات التي منحتها الدولة له إلا أن الجزائر لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومازالت تعتمد على الصادرات لمختلف الصناعات الغذائية لتغطية العجز في المنتوج المحلي.

1-العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يتأثر الوضع الغذائي في أي دولة بمجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد الوضعية الغذائية في الدولة وبالتالي التأثير على مختلف المؤشرات سواء بطريقة إيجابية أو سلبية ومن بين هذه العوامل:

أ- العوامل الديموغرافية

يعتبر العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي تسبب مشكلة الغذاء في العديد من الدول التي تعرف نمو سريع في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة في بعضها توصف بأنها

تواجه انفجارا سكانيا على غرار الهند. وتجدر الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2024 مايقارب 46 مليون نسمة، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 52 مليون نسمة في آفاق سنة 2050، وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا في الجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة بالمقارنة مع الإنتاج الفلاحي، خاصة مع تناقص الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني، كما تتميز الجزائر بارتفاع نسبة سكان الحضر مقارنة بسكان الريف مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وانخفاض اليد العاملة التي تعمل في المجال الزراعي[12].

ب- العوامل الطبيعية

تعاني الجزائر من تدني مساحات الأراضي الصالحة للزراعة تهددها عدة عوامل طبيعية تؤثر على حجمها على المدى المتوسط والطويل، فبالمقارنة مع المساحة الكلية للجزائر نجد أن المساحات المزروعة تشكل نسبة ضئيلة كما سنبينه في المؤشرات الخاصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما يعاني الفلاحون من عدم كفاية مصادر المياه مما يؤثر على برامج السقي وبالتالي التأثير على الإنتاج الزراعي الذي يكون غير جيد.

ج- العوامل التكنولوجية

يساهم التطور التكنولوجي في تسهيل حياة الأفراد حيث يلعب دورا حيويا في كافة مجالات الحياة، وذلك من خلال توفير التقنيات المتطورة التي تعمل تحقيق إنتاجية، والمقصود بالتكنولوجيا هنا ليس المعدات والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي، وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية.

تدرك الجزائر أهمية البحث العلمي في تحقيق أهداف استراتيجيتها الوطنية للزراعة. لذلك، تشمل الخطة إجراء دراسات معمقة لاستغلال الإمكانيات المحلية وتطوير الأصناف النباتية القليلة الاحتياج للمياه، يقول الدكتور علي فراح مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي: "نحن نركز على تطوير أصناف نباتية تتكيف مع الظروف المناخية في الجزائر وتحتاج إلى كميات أقل من المياه. هذا الأمر حيوي لتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي، حيث تدرك الجزائر أهمية التحول الرقمي في تطوير القطاع الزراعي من خلال[13]:

- إنشاء قواعد بيانات زراعية شاملة
- تطوير أنظمة معلومات جغرافية للأراضي الزراعية
- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لمراقبة المحاصيل
- تطبيق الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمحاصيل وإدارة المخاطر

د- العوامل المالية والمادية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة جدا، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي، لكن يبقى أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة بالرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي، لكن على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية.

هـ- العوامل السياسية

هناك عدة عقبات تواجه الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي للدول وخاصة ما حدث في بعض البلدان العربية وهذا ما جعل المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقسم الدول إلى دول فيها مشاكل ودول لا توجد فيها مشاكل وهو ما يؤكد دور الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الزراعية ، مثال ذلك الجزائر وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية إلا أن الاستعمار الذي تعرضت له وما نتج عنه من مخلفات أبعدها من التفكير في التنمية الزراعية فالأحداث السياسية التي تحدث في الدولة سيؤثر بشكل كبير جدا على وضعها الغذائي، إلا أننا نلاحظ أن التوجهات السياسية خلال هذه السنوات تدعم بشكل كبير التنمية الفلاحية من خلال التحفيزات التي تقدم لهذا القطاع، وحث رئيس الجمهورية على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2-تحليل مؤشرات الامن الغذائي للجزائر

بينت المؤشرات الخاصة بالتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2023 نلاحظ تحسن كبير في مختلف المؤشرات بالرغم من وجود بعض الدول تعيش نزاعات لكن الدول الأخرى

تعرف تطورا ملحوظا، مما يعكس الجهود التي تقوم بها الحكومات لضمان الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، لكن يبقى استغلال الموارد محدود بعض الشيء خاصة الطبيعية مقارنة بالمتوسط العالمي، والشكل التالي يوضح النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية لسنة 2022 الخاص بالجزائر والدول العربية

الشكل رقم 2: النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية لسنة 2022[14]

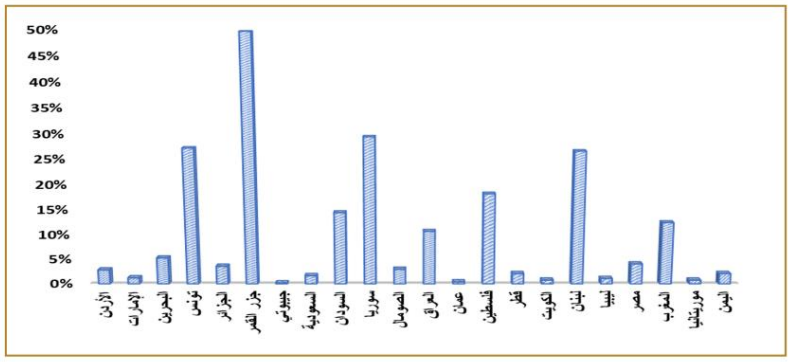

المصدر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023

نلاحظ من خلال الشكل أن استغلال المساحات المزروعة ضعيف جدا حيث لا يتجاوز 5% من المساحة الكلية مما يبين ضعف الإنتاجي الفلاحي سواء في الجزائر أو مختلف الدول العربية الأخرى كما تهيمن زراعة الحبوب على المساحات المزروعة وهو يعتبر من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي التي تعمل على ضمان اكتفائها فيها، وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية في انتاج القمح حسب تقرير سنة 2023 بما قيمته 6,3 مليون طن

الجدول رقم 1: مساحات المحاصيل المزروعة في الوطن العربي **ألف هكتار**

المحصول	2019	2020	2021	2022	2023*
الحبوب	30389	29301	26750	27684	27021
القمح	10972	10869	10079	10605	10252
الأرز	1048	764	689	785	684
الشعير	5528	5996	3808	4292	4089
الذرة الشامية	1448	1897	1461	1363	1396
الذرة الرفيعة والدخن	11393	9776	10712	10639	10600
الدرنات	742	742	807	758	769
البقوليات	1679	2061	1451	1527	1679
البذور الزيتية	9994	9605	9141	8092	8660
الخضروات	2611	2466	2041	1927	1972
الفاكهة	4012	3240	3674	3675	3691
المحاصيل السكرية	521	552	460	531	552
قصب السكر	235	223	217	229	229
الشمندر	286	328	243	302	323

المصدر :

https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2023.pdf, p21

تحليل الإنتاج الفلاحي في الجزائر

سجل الإنتاج الفلاحي تراجعا في النمو، حيث انخفض من 5,3٪سنة 2022إلى 3,3٪ سنة 2023 ليساهم بذلك بنسبة 8,4٪في النمو الإجمالي مقارنة بـ 16,0٪سنة 2022. ومع ذلك أظهر القطاع الفلاحي ارتفاعا في حصته من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحالي والتي بلغت 12,9٪مقارنة بـ 10,4٪ سنة 2022. وعلى صعيد القيمة المضافة، حقق قطاع الفلاحة4 204,47 مليار دينار سنة 2023 مقابل 3 323,06مليار دينار سنة 2022[15]

في سنة 2023 انخفض إنتاج محاصيل الحبوب بشكل حاد بنسبة 77,21٪ بعد أن ارتفع بنسبة 51,4٪سنة ،2022حيث انتقل من 41,9 مليون قنطار سنة 2022 إلى 9,5 مليون قنطار سنة 2023.وقد أثر هذا الانخفاض على جميع محاصيل الحبوب: حيث انخفض محصول القمح بشكل كبير، 72,74٪بالنسبة للقمح الصلب و 78,61٪بالنسبة للقمح اللين. كذلك، فقد انخفض إنتاج الشعير والشوفان بنسبة 86,78٪و82,43٪ على التوالي بين سنتي 2022 و 2023 وبعد ارتفاع حاد في سنة 2022 30,34٪ تباطأ نمو إنتاج الزيتون ليسجل زيادة طفيفة قدرها0,79٪في سنة 2023 ليصل الإجمالي إلى 9,3 مليون قنطار تقريبا دون تغيير مقارنة بسنة2022 حيث بلغ 9,2مليون قنطار.

وعرف قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الاتجاه حيث انخفض إنتاج الحمضيات بنسبة 0,86٪ مقابل ارتفاع بنسبة 7,48٪في السنة السابقة. وسجل قطاع الكروم انخفاضا بنسبة 0,12٪ مقارنةً بنمو نسبته 9,33٪في السنة السابقة.

كما سجلت زراعة الخضراوات انخفاضا يصل إلى 132,2مليون قنطار في سنة 2023 مقارنة بـ 135,7مليون قنطار في سنة 2022 أي انخفاضا بنسبة 12,51٪. ومع ذلك سجل إنتاج البطاطا نموا بنسبة 6,23٪حيث ارتفع من 38,5 مليون قنطار في سنة 2022إلى 40,9 مليون قنطار في سنة 2023,

أما إنتاج الطماطم الصناعية فقد شهد نموا طفيفًا بنسبة 0,10٪في سنة 2023 مقابل انخفاض بنسبة 14,09٪ في السنة السابقة

الشكل رقم 3: نمو القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2019-2023

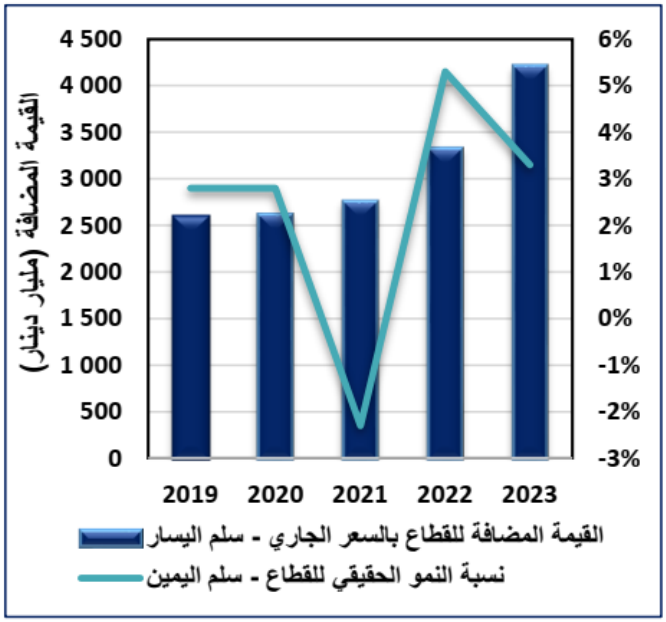

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ص21

ولمعرفة وضعية الأمن الغذائي في الجزائر نعتمد على مؤشر الأمن الغذائي العالمي Global Food Security Index (GFSI) ، يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار القدرة على تحمل تكلفة الغذاء وتوافره وجودته وسلامته والموارد الطبيعية، كما يدرس هذا المؤشر 113 دولة في العالم

الجدول رقم 2: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر في الفترة 2016-2023

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر	54,3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9	58.9	58.9
الترتيب	66	68	69	70	58	54	68	68

المصدر: تقرير ECONOMIST IMPACT من الموقع

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/algeria

نلاحظ من خلال الجدول تراجع في مؤشر الأمن الغذائي للجزائر في السنتين الأخيرتين بعد أن عرف تحسنا في سنة 2021، مما أدى إلى تراجع ترتيب الجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى، وقد سجل في سنة 2022 58,9 كذلك في سنة 2023 حسب نفس المؤشر، لذا فمن الملاحظ أن الإصلاحات في القطاع الفلاحي لم تكن كافية لتحسين ترتيبها على المستوى العالمي.

أما المؤشرات الجزئية لمؤشر الأمن الغذائي لسنة 2022 فكانت كالتالي[16]:

- **مؤشر القدرة على تحمل التكاليف:** 66.8 وتحتل المرتبة 64 والمرتبة 11 في الوطن العربي وهذا راجع للمؤشرات الجزئية مثل مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ومؤشر وجود برامج شبكات الأمن الغذائي بالإضافة إلى التغير في متوسط تكاليف الغذاء.
- **مؤشر توفر الغذاء:** 57.3 وتحتل المرتبة 63 والمرتبة 10 في الوطن العربي ويرجع ذلك إلى المؤشرات الجزئية مثل البحوث والتطوير الزراعي والبنية التحتية الزراعية وغيرها
- **مؤشر جودة وسلامة الغذاء:** 54.7 وتحتل المرتبة 82 كما تحتل المرتبة 12 في الوطن العربي ويعتبر أضعف مؤشر للجزائر مما سبب تراجع المؤشر العام ويرجع إلى ضعف المؤشرات الجزئية مثل التنوع الغذائي والمعايير الغذائية المنخفضة

- **مؤشر الاستدامة والتكيف:** 54.2 وتحتل المرتبة 56 عالميا، و6 في الوطن العربي ويرجع إلى تحسن مؤشر إدارة مخاطر الكوارث ومدى صحة الأراضي.

ومن هنا تستنتج أن:

- تحسن مستوى الأمن الغذائي بشكل عام في الجزائر على مدى السنوات الـ 11 الماضية، وذلك راجع للتحسينات التي أجريت في جميع الركائز، باستثناء تدهور ركيزة القدرة على تحمل التكاليف.
- انخفاض درجة الجزائر في محور القدرة على تحمل التكاليف يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

المحور الثالث: استراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر وأهم التحديات

بالرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت الجزائر خاصة عند قيامها بإصلاحات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي إلا أنها تعتبر من بين الدول التي حققت نتائج مميزة في مجال ضمان الأمن الغذائي بعد سلسلة من الاستراتيجيات الواعدة التي انتهجها قطاعها الفلاحي والذي عرف قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية بالرغم من الظرف الدولي الصعب خاصة في ظل ازمة الكوفيد 19، فضلا عن التغيرات المناخية التي تشهدها عديد مناطق العالم.

هذه القفزة جعلت من منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "فاو" تؤكد في العديد من المرات، التقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في مجال الامن الغذائي. كذلك الأمر بالنسبة لتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تؤكد تطور مؤشرات الجزائر الخاصة بالأمن الغذائي، كما أبرزت المنظمة الأممية أن الجزائر بإمكانها مساعدة وتقاسم تجربتها في تعزيز الأمن الغذائي، ونشر التغذية الصحية مع عديد الدول حسب وكالة الأنباء الجزائرية، كما صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية، وفي المرتبة ال 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في 2021 وفي المراتب الأولى عربيا، كلها مؤشرات تبرز المستوى المتقدم الذي وصلت اليه الجزائر في هذا المجال

1-المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالجزائر

يواجه القطاع الفلاحي بالجزائر جملة من المعوقات والمشاكل والتي تحول دون تحقيقه للأمن الغذائي ومن بين هذه المشاكل:

- عدم رسم سياسة فلاحية واضحة ومستمرة بالرغم من الإصلاحات التي مست القطاع منذ الاستقلال والتي لم تتميز بقدر كاف من التنسيق والاستمرارية بسبب التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد.
- عدم توفر الطاقات التخزينية الكافية للمحاصيل الزراعية المختلفة، وخاصة فئة الخضر والفواكه والتي يتم اتلاف كميات هائلة منها سنويا نظرا لعدم وجود مستودعات التخزين حسب مقاييس الحفظ، خاصة في الجنوب الجزائري وأحيانا صعوبة توزيع المحاصيل بين الولايات
- ضعف الاستثمارات في المجال الفلاحي وخاصة بمنطقة الجنوب رغم الامتيازات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين خاصة من الجانب الجبائي، وتوفر العقار الفلاحي والمياه الجوفية المخصصة للسقي، عكس الشمال اين يعتبر العقار الفلاحي مشكلا حقيقيا
- قلة برامج البحث في المجال الفلاحي والإرشاد الزراعي والتي تعمل على تقديم الاستشارات للفلاحين لاستثمار عقارهم بشكل يحقق انتاج أكبر، كذلك قلة الأبحاث الخاصة بتطوير المنتوجات الزراعية والبحث عن بذور تنتج بشكل أكبر بدل المستوردة
- اللجوء إلى الواردات لسد النقص في الإنتاج وضمان الأمن الغذائي للسكان، مما تسبب في فشل الميزان التجاري، واستمرار نمو العملات الأجنبية المخصصة لتغطية فواتير الأغذية
- التقلبات في أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية وآثارها السلبية على الدول المستوردة، والجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان من الاستيراد
- الظروف المناخية الزراعية غير المواتية وتدهور الموارد الزراعية البيئية المتاحة
- ندرة الموارد المائية وسوء استخدامها واستنزافها بسبب عدم كفاءة طرق الري، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي
- غياب هياكل حوكمة مناسبة لضمان الاستقرار المؤسسي والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة؛

يتضح مما سبق أن الوضع الفلاحي والغذائي في الجزائر خطير وهذا راجع إلى غياب سياسة فلاحية على المدى البعيد. ولتحسين هذا الوضع يجب مراعاة ما يلي[17]:

- إيجاد حل نهائي للعقار الفلاحي
- توفير الوسائل المالية والبشرية والمائية

- حماية الموارد الطبيعية والثروة الفلاحية
- إعادة تنظيم الإدارة والشبكات والمؤسسات الفلاحية والريفية
- إعادة الاعتبار للمؤسسات التعليمية الفلاحية
- تحسين علاقة القطاع الفلاحي بمحيطه التقني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري
- رفع إنتاجية التربة والعمل الفلاحي

2-استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء وضمان مستوى أعلى من الأمن الغذائي للسكان، وقد وضعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي وتوفير كافة الظروف لتجسيده في صلب استراتيجياتها لما لذلك من تأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبشكل أخص على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي للدولة، و لم يسبق أن شكلت رهانات توفير شروط الامن الغذائي المستدام أولوية ملحة لدى السلطات الجزائرية مثلما تشكله منذ نحو ثلاث سنوات، وهذا ضمن الرؤية الشاملة والاستشرافية التي تطبقها الحكومة، حيث سجل قطاع الفلاحة في الجزائر قفزة نوعية خلال الأربع سنوات الماضية، بعد بلوغ الإنتاج الوطني من تغطية 75 %من احتياجات السوق الوطني ولاتباع استراتيجية ناجحة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان جودة الحياة للأفراد يجب:

- تبني استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حيث أن أي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، ووضع سياسات تدعم الزراعة المستدامة، مثل تقديم الدعم المالي للمزارعين وتسهيل الوصول إلى القروض.
- التنمية المستدامة للموارد المائية من أجل تحقيق التجانس بين الأمن الغذائي والأمن المائي من خلال الزيادة المستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة خاصة في ظل تغير المناخ الذي يعيشه العالم.
- استخدام التقنيات الحديثة مثل الزراعة الذكية، والري بالتنقيط، والبيوت المحمية لزيادة الإنتاجية.
- تعزيز زراعة المحاصيل المتنوعة لتقليل الاعتماد على محصول واحد وزيادة الأمن الغذائي، والتركيز على المزروعات التي يكون عليها الطلب كبير في الجزائر

- تدريب الفلاحين من خلال توفير برامج تدريبية للمزارعين لتعزيز مهاراتهم في استخدام التقنيات الحديثة وإدارة المزارع بشكل فعال، من أجل التسهيل عليهم استخدام التقنيات الذكية
- تشجيع البحث العلمي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي لتحسين تقنيات الزراعة وزيادة الإنتاجية وفتح المجال للشباب لابتكار وتهجين بذور تنتج بكميات أكبر
- إدماج استراتيجيات لمكافحة التصحر والانجراف، مما يعكس التزام الجزائر بالتنمية المستدامة للتكيف مع تغير المحيط.

الخاتمة:

نستنتج من دراستنا لواقع الأمن الغذائي في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة لضمان تنمية زراعية شاملة أن:

- التحسن المحقق في مستوى الأمن الغذائي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر بين سنتي 2016و 2023 يرجع إلى الجهود التي قامت بها الدولة في مجال خفض التقلبات في الإنتاج، وكذا تعزيز الإمدادات الغذائية والالتزام بالأمن الغذائي.
- شهد مؤشر القدرة على تحمل التكاليف في الجزائر تراجعا خلال السنوات 2016و 2023 وذلك يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في ظل جائحة كورونا
- حققت الجزائر تقدماً ملحوظاً في إنتاج الحبوب، حيث زاد إنتاج القمح الصلب بنسبة 48% خلال الموسم الفلاحي 2022/2021
- رغم التحسن في الإنتاج، تبقى الجزائر من بين أكبر مستوردي القمح عالمياً، مما يستدعي المزيد من الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل
- تعتبر الجزائر من أحسن الدول العربية والافريقية التي نجحت في تغطية جزء كبير من الطلب على الغذاء
- تسعى الجزائر لتقليل الاستيراد في مجال المواد الغذائية من خلال دعم وتحفيز المنتوج المحلي، وتقديم تسهيلات له من كل الجوانب.
- يبقى مشكل ضمان الأمن الغذائي من أهم المواضيع التي يجب دراستها، وتسليط الضوء عليها من أجل البحث عن أحسن الوسائل والاستراتيجيات التي تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي وامن غذائي مستدام للأجيال المستقبلية.

[1] دراعو عز الدين، تعزيز الأمن الغذائي بالتوجه نحو نظام زراعي مستدام : دراسة حالة الجزائر في ظل كوفيد 19،مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر 2022، ،ص74

[2] إمامي زكرياء، استراتيجية الجزائر الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 1144.

[3] سالم سلماني، السيادة والأمن الغذائي (نموذج الجزائر)، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجلفة، 2019-2020، ص126

[4]Meriem Rahmani, Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators , Economic and Management Research Journal , Vol:14, N°:03(dupe), 2020 , P238

[5] آمال بوبكير، قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي – دراسة ميدانية على عينة من أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2021، ص 184.

[6] سالم سلماني، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[7] عدالة لعجال، وليد شرارة، واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 120.

[8] ناصف محمد، التخصيص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019 ، ص6

[9] إمامي زكريا، مرجع سابق، ص 1146.

[10] عدالة لعجال، وليد شرارة، مرجع سابق، ص 124.

[11] دراعو عز الدين، مرجع سابق، ص75

[12] نسيمة شيخاوي، عدالة لعجال، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية آفاق 2022 ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، المجلد 6، العدد 10، 2018، ص 87,

[13] https://farmonaut.com/africa, consulté le 23 /12/2024

[14] https://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2023.pdf, consulté le 20 /12/2024

[15] https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf , consulté le 20 /12/2024

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/algeria, consulté le 10 /01/2025[16]

[17] ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 5، ديسمبر 2010، ص 56.